الأمم المتحدة

CCPR/C/SR.2815

Distr.: General
14 December 2011
Arabic
Original: English

# العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

**اللجنة المعنية بحقوق الإنسان**

**الدورة الثانية بعد المائة**

## محضر موجز للجلسة ٢٨١٥*

المعقودة في قصر ويلسون، جنيف، يوم الثلاثاء ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

*الرئيس:* السيدة **ماجودينا**

المحتويات

التعليقات العامة للجنة

*مشروع التعليق العام رقم ٣٤*

* لم تصدر محاضر موجزة للجلستين ٢٨١٣ و٢٨١٤.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بواحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل *خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة* إلى وحدة تحرير الوثائق: Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات الاجتماع في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.

(A) GE.11-44265 171111 141211

الرجاء إعادة الاستعمال

*افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.*

**التعليقات العامة للجنة**

*مشروع التعليق العام رقم ٣٤* (CCPR/C/GC/34/CRP.6)

١- **السيد أوفلاهرتي** المقرر المعني بالتعليق العام، لفت النظر إلى وجود انقطاع في ترقيم الفقرات. فقد أنهت اللجنة مناقشتها للفقرات الأربع والعشرين الأولى واختصرتها في ٢٢ فقرة لكن الترقيم الأصلي بدءاً من الفقرة ٢٥ وما بعد ظل على حاله تفادياً لأي التباس.

٢- ومضى السيد أوفلاهرتي قائلاً إنه تلقى زهاء ٧٥ عرضاً من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية تتضمن نحو ٣٥٠ مقترحاً نصياً. ولم تقدم الولايات المتحدة مقترحاتها إلا قبل بضعة أيام فقط. ونظراً إلى التكرار الكبير والغموض الذي يكتنف الكثير من التعليقات فإنه نجح في استخلاص المحتوى وتحويله إلى عدد مقبول من التوصيات. وقال إنه يود توجيه الاهتمام إلى كل من المقترحات التي وجدها مُقنعة والأخرى التي يعترض عليها.

*الفقرة ٢٥*

٣- **السيد أوفلاهرتي** قال إن الكثير من الدول الأطراف التي تطبِّق تقاليد القانون العام والمنظمات غير الحكومية العاملة في البلدان التي تطبق نظام هذا القانون اقترحت حذف القوسين المعقوفتين حول العبارة الإنكليزية "and, where appropriate, case law". واقترحت بعض الجهات صاحبة المصلحة أيضاً تعديل مصطلح "case law" (السوابق القضائية) والاستعاضة عنه بمصطلح "jurisprudence" في النص الإنكليزي. واقترحت الولايات المتحدة حذف العبارة الثانية بكاملها لأن معنى كلمة "القانون" واضح في أية ولاية قضائية معنية.

٤- **السيد لالاه** أعرب عن تأييده لهذا الاقتراح.

٥- *وقد تقرر ذلك.*

٦- **السيد أوفلاهرتي** قال إن المصطلح "customary law" الوارد في الجملة الأخيرة من النص الإنكليزي يشير إلى أنظمة القانون التقليدي التي تسري جنباً إلى جنب مع القانون الدستوري في ولايات قضائية كثيرة. بيد أن الكثير من الجهات صاحبة المصلحة تعتقد أنها تشير إلى القانون الدولي العرفي.

٧- **السيد فتح الله** لاحظ أن الحاشية ٥٣ تشير إلى التعليق العام رقم ٣٢ (CCPR/C/GC/32) الذي يتناول القانون التقليدي.

٨- **السيد أوفلاهرتي** اقترح تعديل العبارة الإنكليزية "enshrined in customary law" والاستعاضة عنها بعبارة "enshrined in traditional religious or other such customary law"

٩- *وقد تقرر ذلك.*

١٠- **السيد لالاه** قال مشيراً إلى الجملة الثالثة من النص الإنكليزي، إن حكماً صادراً عن المحكمة العليا في موريتانيا قد أفضى إلى سن تشريع يتعلق بقضايا إهانة المحكمة لكي يضمن، في جملة أمور، ألا تفرض عقوبات أشد مما ينبغي.

١١- **السير نايجل رودلي** قال إن "قانون الامتيازات البرلمانية وقانون إهانة حرمة المحكمة "the law of parliamentary privilege and the law of contempt of court" هما نوعان من أنواع القانون التقليدي يرتبطان بهيكل حكومة بلد ما ونظامه القانوني وهما يفضيان في بعض الأحيان إلى انتهاك حرية التعبير. وإن من المناسب توجيه الاهتمام إليهما لا لشيء إلا وظيفة هذين القانونين بوصفهما قوانين تكبح حرية التعبير.

١٢- **السيد ثيلين** اقترح الاستعاضة عن كلمة "the law" في النص الإنكليزي بكلمة "laws" بحيث تصبح الجملة في النص الإنكليزي كالآتي: "It may include laws of parliamentary privilege and laws of contempt of court".

١٣- **السيد لالاه** أعرب عن تأييده للاقتراح. وأوضح أنه بالنظر إلى أن العقوبات المفروضة على انتهاك حرمة المحكمة قد تنطوي على عقوبة السجن، فإن من الأساسي سن تشريع بهذا الخصوص لضمان أن يكون الأشخاص على دراية بالمخاطر التي يتعرضون لها إذا ارتكبوا هذا الفعل الإجرامي.

١٤- **السيد أوفلاهرتي** قال إنه يوافق على أن من المهّم الاعتراف بحق أي شخص متهم بانتهاك حرمة المحكمة في الدفاع عن نفسه، والتوضيح بما لا يدع مجالاً للبس أن التشريع القانوني يجب أن يمتثل لأحكام المادة ١٩. واقترح بناء على ذلك إدراج العبارة التالية في بداية الجملة الثالثة من النص الإنكليزي: "Taking account of the provisions of article 19, paragraph 3".

١٥- **السير نايجل رودلي** قال إن الصياغة الحالية للجملة قد تفهم ضمنياً على أن هذه القوانين لا تخضع للقواعد العادية، ولذلك فقد رحب بالصياغة التي اقترحها المقرر.

١٦- *اعتُمدت الفقرة ٢٥ بصيغتها المعدلة.*

*الفقرة ٢٦*

١٧- **السيد أوفلاهرتي** قال إن بعض المعلقين اقترحوا تعديل العبارة "and it must be made public" الواردة في نهاية الجملة الأولى من النص الإنكليزي بحيث تصبح كالآتي: "and it must be made accessible to the public".

١٨- *وقد تقرر ذلك.*

١٩- **السيد أوفلاهرتي** قال إن منظمة غير حكومية اقترحت إضافة الجملة التالية في نهاية الفقرة من النص الإنكليزي: "Laws must provide sufficient guidance to those charged

with their execution to enable them to ascertain what sorts of expression are properly restricted and what sorts of expression are not".

٢٠- *وقد تقرر ذلك.*

٢١- *اعتُمدت الفقرة ٢٦ بصيغتها المعدلة.*

*الفقرة ٢٧*

٢٢- **السيد فلينترمان** اقترح الصيغة المعدلة التالية للجملة الأولى من النص الإنكليزي: "Laws restricting the rights enumerated in article 19, paragraph 2, must not only comply with the strict requirements of article 19, paragraph 3, but must also be compatible with the provisions, aims and objectives of the Covenant".

٢٣- **السيد نيومان** اقترح إدراج إشارة خاصة إلى القوانين التي تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة.

٢٤- **السير نايجل رودلي** وافق على ما قاله السيد نيومان واقترح تعديل بداية الصيغة المعدلة التي اقترحها السيد فلينترمان لتصبح كالآتي: "Laws, including all those identified in paragraph 25, which restrict the rights ...".

٢٥- **السيد أوفلاهرتي** وافق على ما ذكره السير نايجل، لكنه اقترح تعديل اقتراحه ليصبح كالآتي: "Laws, including all laws as identified in paragraph 25 above, which restrict Covenant rights ...".

٢٦- *وقد تقرر ذلك.*

٢٧- **السيد بوزيد** اقترح الاستعاضة عن عبارة "may not" بعبارة "must not" في الجملتين الثانية والثالثة من النص الإنكليزي.

٢٨- *وقد تقرر ذلك.*

٢٩- *اعتُمدت الفقرة ٢٧ بصيغتها المعدلة.*

*الفقرة ٢٨*

٣٠- *اعتمدت الفقرة ٢٨ .*

*الفقرة ٢٩*

٣١- **السيد أوفلاهرتي** قال إن هناك عدداً من المنظمات ترغب في حذف كلمة "international" قبل عبارة "human rights law" الواردة في الجملة الثانية من النص الإنكليزي لأن الإبقاء عليها قد يستبعد القانون المحلي لحقوق الإنسان.

٣٢- **السيد نيومان** قال إن الجملة يكتنفها على أي حال بعض الغموض لكونها تعني أن حقوق الآخرين المشار إليها في الجملة الأولى لا تشير إلاّ لحقوق الإنسان ولـــيس إلى حقوق أخرى.

٣٣- **السير نايجل رودلي** قال إنه يفضل ترك الجملة على ما هي عليه. فكلمة "includes" بالإنكليزية لا تعني استبعاد أية حقوق أخرى. وينبغي للجنة أن تتوخى الحذر في تأييد بعض الحقوق المنصوص عليها في القانون المحلي التي تذهب في بعض الأحيان إلى أبعد من القـــانون الدولي لحقوق الإنسان.

٣٤- **السيد سالفيولي** قال إنه يعترض أيضاً على أي تعديل للجملة. فـــالفقرة تـــشير إلى أسس مشروعة للحد من الحق في حرية التعبير. وإن أي توسيع في نطاقها لا يحقق الغـــرض المرتجى من التعليق العام.

٣٥- **السيد إيواساوا** قال إنه كان يؤيد الاستعاضة عن الجملة الإنكليزية "includes but is not limited to" بكلمة "includes" أينما وردت في التعليق العام، وإن من الواضح في نظره أنه على الرغم من أن الجملة الثانية من النص الإنكليزي تشير بصراحة إلى الحقـــوق المنـــصوص عليها في العهد وإلى القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإنها لا تـــستبعد حقـــوق الإنـــسان المنصوص عليها في القانون المحلي أو أية حقوق أخرى. وبناء على ذلك، فإنه يؤيد الاحتفاظ بالجملة كما هي.

٣٦- **السيد لالاه** وافق على ما ذكره المتحدثون قبله. وأشار إلى أنه يحق للدول الأطراف بموجب المادة ٥ من العهد منح حقوق إضافية غير واردة في العهد.

٣٧- **السيدة شانيه والسيد أوفلاهرتي** قالا إنهما يعترضان أيضاً على أي تعديل للجملة.

٣٨- **السيد أوفلاهرتي** قال بالإشارة إلى الجملتين الأخيرتين من الفقرة، إن عـــدداً مـــن الجهات صاحبة المصلحة قد حذّرت من تعريف كلمة "others" على نحو قد يمنح حقاً جماعياً يمكن الاحتجاج به دعماً للحقوق الخاصة بإيديولوجية ما. وللتصدي لهذا الشاغل، اقتـــرح إدراج كلمة "individual" قبل كلمة "members" في الجملة الأخيرة من النص الإنكليزي.

٣٩- *وقد تقرر ذلك.*

٤٠- **السيد أوفلاهرتي** قال إن هناك اقتراحاً آخر يقضي بإدراج جملة إضافية في نهاية الفقرة بحيث تصبح كـــالآتي: "The term 'others' does not include public entities, who are instead addressed under the second legitimate ground for restriction, public order (*ordre public*)".

٤١- **السيد فتح الله** اقترح بتأييد من السيد ثيلين، أن تحذف كلمـــة "may" في الجملـــة ما قبل الأخيرة من النص الإنكليزي عوضاً عن إضافة تلك الجملة الجديدة وذلك لتفادي أي لبس في معنى مصطلح "others". وبذا ستبدأ الجملة في النص الإنكليزي كالآتي: "The term 'others' relates to".

٤٢- **السيد نيومان** أشار إلى أن من الضروري في بعض الأحيان تقييد بعض الحقوق لأغراض معينة كحماية المباني العامة من الهدم. وتساءل عما إذا كانت اللجنة ترى أن هذا التقييد لن يكون مشمولاً بحماية حقوق الآخرين لأنه لا ينظر إلى البلدية أو الدولة كأطراف أخرى "as an "other تتمتع بحقوق. وعوضاً عن ذلك يتعين أن تفرض القيود على أساس النظام العام "ordre public".

٤٣- **السيد ثيلين** قال إنه يفهم الفقرة مع حذف كلمة "may" في الجملة ما قبل الأخيرة من النص الإنكليزي على أنها تشير إلى القيود المفروضة على أساس احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم. ويمكن تقييد الحقوق من أجل حماية المباني العامة على أساس النظام العام "*ordre public*".

٤٤- **السيدة شانيه** قالت إن مصطلح "*les droits d'autrui*" بالفرنسية يشير دوماً إلى حقوق أشخاص آخرين. ولاحظت أن المصطلح الإنكليزي "the rights of others" الوارد في تلك الفقرة وفي فقرات أخرى قد يفسر على أنه يشمل هيئات أخرى وأشخاصاً آخرين. ومن المفيد معرفة ما إذا كان المصطلح الإسباني يطرح مشكلة مماثلة.

٤٥- **السيد ريفاس بوسادا** قال إن المصطلح الإسباني "*los demás*" واضحاً تماماً وهو يستخدم بصورة شائعة في النصوص القانونية.

٤٦- **السيد إيواساوا** اقترح حذف كلمة "under" قبل عبارة "article 17 rights" في الجملة الثالثة من النص الإنكليزي.

٤٧- *اعتُمدت الفقرة ٢٩ بصيغتها المعدلة.*

*الفقرة ٣٠*

٤٨- *اعتُمدت الفقرة ٣٠.*

*الفقرة ٣١*

٤٩- **السيد أوفلاهرتي** قال إن الجملة الثانية أثارت قدراً كبيراً من الاهتمام لدى الجهات صاحبة المصلحة. وقد طُرحت المشكلة لأن الإشارة إلى أحكام اللجنة السابقة حتى وإن كانت صائبة تماماً في حد ذاتها، فإنها تعطي انطباعاً مضللاً بأنها تلخص الرسالة الكاملة للجنة. وقد أشارت عدة دول أطراف إلى أنه قد يكون هناك بالفعل مناسبات يطغى فيها ثقل الأمن القومي على المصلحة العامة المشروعة. وقد أثيرت أيضاً شواغل إزاء الجملة الثانية من حيث إنها بتركيزها على الملاحقة القضائية تغفل مسألة قمع التعبير وهو يشكل بعداً تقييدياً على نفس القدر من الأهمية. وسألت الجهات صاحبة المصلحة أيضاً عن سبب تركيز الفقرة على القوانين المتعلقة بالخيانة.

٥٠- وأيدّ السيد أوفلاهرتي اقتراح إحدى المنظمات بتعديل الجملة الثانية من النص الإنكليزي لتصبح كالآتي: "It is not compatible with paragraph 3, for instance, to invoke such laws to suppress or withhold from the public information of legitimate public interest that does not harm national security, or to prosecute journalists, researchers, environmental activists, human rights defenders or others for having disseminated such information". وطلبت عدة منظمات غير حكومية أيضاً أن تصوغ اللجنة تعريفاً للأمن القومي وهي مسألة يرى أنها غير مناسبة.

٥١- **السيد نيومان** قال إنه إذا كانت المصطلحات المستخدمة في الفقرة الواردة في النص الإنكليزي معرّفة في نطاق محدود مثل "national security" و"official secrets" و "sedition laws" و"State secrets"، فإن الفقرة تبدو وكأنها تفيد تفسير حرية التعبير. غير أن التفسير الواسع لهذه المفاهيم قد يفرط في حماية حرية التعبير. وأعرب عن قلقه من أن يكون تحديد الأمن القومي في الجملة الثانية المقترحة بوصفه المبرر الوحيد للحد من نشر المعلومات ضيقاً للغاية.

٥٢- وبالمثل، أشار السيد نيومان، بالانتقال إلى الجملة الثالثة، إلى أن المعلومات ذات الطابع التجاري أو المصرفي كثيراً ما تبقى سرية على نحو مشروع في إطار شكل واحد من أشكال قانون الأسرار الرسمية وهو ليس من أشكال الأمن القومي. وتعبر الفقرة عن الرسالة التي تنشد اللجنة نقلها إذا ظل تفسيرها في نطاق التركيز المحدود على الخيانة والأمن القومي. واستطرد قائلاً إنه لمن غير الواضح ما إذا كانت الصياغة توضح هذه النقطة في مشروع الفقرة الحالي وفي الجملة الثانية المقترحة من النص الإنكليزي.

٥٣- **السيدة شانيه** وافقت على ما ذُكر وأضافت قائلة إن هناك مجموعة واسعة من التفسيرات بين الدول الأطراف للمصطلح الإنكليزي "state secret". وإن الصياغة الحالية للفقرة لا تنقل رسالة اللجنة إلى جميع الدول الأطراف.

٥٤- **السيد أوفلاهرتي** قال إن المصطلحات الإنكليزية "treason laws" و"official secrets" و"sedition laws" استخدمت في الفقرة لأن الدول الأطراف قد ذكرتها عندما وصفت تشريعاتها الخاصة التي تحد من حرية التعبير وقالت إنها مسألة ضرورية لحماية الأمن القومي. وقد اختلفت تسميات التشريع المعني بحسب كل دولة من الدول الأطراف، لكن تلك المصطلحات الثلاثة تستخدم على نطاق واسع ولها أهميتها في دول كثيرة.

٥٥- ومضى قائلاً إن الجملة الثالثة من الفقرة نوقشت مطولاً أثناء القراءة الأولى لمشروع التعليق العام. وكان هناك إجماع عام على أن النقطة التي أثارها السيد نيومان قد روعيت في اللغة المستخدمة في الجملة من النص الإنكليزي التي تعد مرنة نوعاً ما "Nor is it generally appropriate" وهي تشير في حد ذاتها إشارة واضحة إلى أن هناك حالات استثنائية من المناسب فيها الحد من هذا النوع من الخطاب. والواقع إن تعليقات الولايات المتحدة تشير إلى أنها توافق على هذا الرأي لأن الحظر ليس حظراً مطلقاً.

٥٦- **السيد ثيلين** قال إن من الصعب جداً العثور على تعريف مقبول على نطاق واسع للمفاهيم الواردة في الفقرة كمفهوم الأمن القومي. وهو يؤيد الاستعاضة عن الجملة الثانية من النص الإنكليزي بالجملة الجديدة المقترحة وإبقاء الجمل الباقية من الفقرة على حالها.

٥٧- **السيد نيومان** اقترح الاستعاضة عن العبارة "such as official secrets and sedition laws" الواردة في الجملة الأولى من النص الإنكليزي بعبارة "whether described as official secrets or sedition laws" لكي يبدو واضحاً أن الجملة تشير إلى الأسرار الرسمية في سياق الأمن القومي دون غيره. واقترح أن تدرج كلمة "such" في الجملة الثالثة من النص الإنكليزي قبل عبارة "a state secrets law".

٥٨- **السيد أوفلاهرتي** أيدّ تلك الاقتراحات مع بعض التعديلات الطفيفة. وبالنظر إلى استخدام تسميات كثيرة للدلالة على قوانين الأسرار الرسمية، فإنه يقترح أن تصبح العبارة الواردة في الجملة الأولى كالآتي: "whether described as official secrets, sedition laws or otherwise". واقترح في الجملة الثالثة تعديل اقتراح السيد نيومان ليصبح ببساطة كالآتي: "the remit of such laws" نظراً إلى أن الجملة تشير إلى المجموعة الكاملة من القوانين التي تم تناولها في الجملتين الأولى والثانية من النص الإنكليزي.

٥٩- **السيد فلينترمان** اقترح تعديل العبارة الأخيرة من الجملة الأولى لتصبح كالآتي: "in a manner that conforms to the strict requirements of paragraph 3".

٦٠- *اعتمدت الفقرة ٣١ بصيغتها المعدلة.*

*الفقرة ٣٢*

٦١- **السيد أوفلاهرتي** قال إن حكومة اليابان طلبت الاستعاضة عن كلمة "must" بكلمة "should" في الجملة الأخيرة من الفقرة في النص الإنكليزي.

٦٢- **السيد ثيلين** اعترض على الاقتراح، ولا سيما لأن كلمة "must" في النص الإنكليزي قد استخدمت في عدة فقرات سابقة.

٦٣- **السيد أوفلاهرتي** قال إن إحدى المنظمات غير الحكومية طلبت إلى اللجنة أن تقدم أمثلة إضافية عما يمكن الحد منه بصورة مشروعة على أساس النظام العام، وطلبت منظمة أخرى توضيح الفرق بين العبارة الإنكليزية public order وعبارة "*ordre public*".

٦٤- **السيد لالاه** قال إنه بالنظر إلى أن اللجنة لم تدرس حالات محددة تتعلق بفرض قيود على حرية التعبير على أساس حفظ النظام العام، فإن من الخطر تقديم أي نوع من التعاريف لكونها لا تستند إلى أي أساس موجود في أحكام اللجنة السابقة.

*علقت الجلسة الساعة ١١/١٠ واستؤنفت الساعة ١١/٣٠.*

٦٥- **السير نايجل رودلي** اقترح في إطار تعديل مقترح السيدة شانيه إضافة العبارة التالية كجملة جديدة في نهاية الفقرة: "Such proceedings should not be used in any way to restrict the legitimate exercise of defence rights".

٦٦- *اعتُمدت الفقرة ٣٢ بصيغتها المعدلة.*

*الفقرة ٣٣*

٦٧- **السيد أوفلاهرتي** اقترح الاستعاضة عن العبارة الإنكليزية "public morals" بكلمة "morals". وقال إن الأعضاء قد أعربوا عن قلقهم لكون الفقرة متساهلة للغاية وقد تستخدم لتقييد حرية التعبير بصورة لا مبرر لها. وينبغي أن يكون واضحاً أنه يجب تطبيق التقييدات التي يراد بها حماية الأخلاق على نحو غير تمييزي. وقد اقترحت المنظمة الفرنسية غير الحكومية، وهي اللجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان إضافة جملة جديدة في نهاية الفقرة من النص الإنكليزي يكون نصها كما يلي:

"Public morals should be interpreted in light of the universality of human rights, without reference to specific local conditions. Public morals is an element of public order, which itself includes the need to respect human rights."

٦٨- **السيدة موتوك** قالت إنه يمكن حذف العبارة الإنكليزية "there is no universally applicable common model" من الجملة الأولى لأن التأكيد نفسه يظهر في الجملة الثانية. بيد أن من الأهمية بمكان عدم إضعاف الصياغة، فمعايير حقوق الإنسان عالمية ولذلك ينبغي ضمان حمايتها عالمياً بشكل أو بآخر.

٦٩- **السيدة شانيه** قالت إن الصياغة التي اقترحتها اللجنة الاستشارية الوطنية تم التعبير عنها بشكل أكثر إيجابية من الصيغة الأصلية. واقترحت حذف الجملة الأولى. وإضافة إشارة إلى ضرورة احترام المبادئ الأخلاقية الأساسية والاعتراف بالقيم المكرسة في العهد.

٧٠- **السير نايجل رودلي** لاحظ أن التعديل الذي اقترحته اللجنة الاستشارية الوطنية يشير إلى العبارة الإنكليزية "public morals" والتي تعتبر اللجنة أنها أحد عناصر النظام العام. وتساءل عما إذا كان ينبغي الإبقاء على كلمة "public" في النص الإنكليزي.

٧١- **السيد إيواساوا** أشار، بتأييد من السيدة شانيه، إلى أن الصفة *"publiques"* الواردة في الصيغة الفرنسية للمادة ١٩(٣)(ب) من العهد، تعود على كلمتي "health" و"morals" على السواء في النص الإنكليزي.

٧٢- **السيد ريفاس بوسادا** قال إن ذلك ينطبق على الصيغة الإسبانية. وعلى سبيل المثال يعني مصطلح "morals" لوحده القيم الأخلاقية للفرد وهو قد يكون نابعاً من المعتقدات الدينية.

٧٣- **السيد أوفلاهرتي** اقترح في ضوء هذه الملاحظات الإبقاء على مصطلح "public morals". وارتأى أن يعدّ مشروع فقرة جديدة للنظر فيها في اليوم التالي.

٧٤- *وقد تقرر ذلك.*

*الفقرة ٣٤*

٧٥- **السيد أوفلاهرتي** أشار إلى أن التعليق العام ينبغي أن يشمل أيضاً قيوداً تغطي نطاقاً واسعاً للغاية. وقد اقترحت منظمة غير حكومية إضافة الجملة التالية في نهاية الفقرة: "Restrictions are impermissible where they are over-broad, meaning that they prohibit not only unprotected expression but substantial amounts of permissible expression as well".

٧٦- **السيد نيومان** قال إن تشريع الولايات المتحدة الناظم لحرية الكلام يشير إلى قيود واسعة للغاية فيما يتعلق بنطاق التطبيق المشروع. وبعبارات أخرى، لا ينظر التشريع في العدد المطلق للحالات التي تفرض فيها القيود بشكل لا مبرر له، بل في النسبة بين هذا العدد وعدد الحالات التي يكون فيها فرض القيود له ما يبرره. وقد ترغب اللجنة في استخدام جملة كالجملة التالية في النص الإنكليزي: "permissible expression in an amount which is substantial in relation to the restriction's scope".

٧٧- **السيد أوفلاهرتي** اقترح إضافة الجملة التالية "taking account of the purpose of the limitation" في نهاية الجملة الجديدة التي قرأها.

٧٨- **السيد سالفيولي** قال إن التعليق العام ينبغي أن يبين بوضوح أن القيود يتعين ألا تطبق إلا في حدود ما تقضيه الضرورة وألا تصبح هي القاعدة أبداً.

٧٩- **السيد إيواساوا** تساءل عما إذا كانت المناقشة التي تدور على القيود التي تغطي نطاقاً واسعاً للغاية ملائمة في الفقرة ٣٤ التي تتناول مفهوم ضرورة فرض القيود أم في الفقرة ٢٦ التي تتناول ضرورة توخي الدقة.

٨٠- **السيد أوفلاهرتي** قال إنه يرى أن الفقرة ٣٤ هي الأنسب لهذه المناقشة على الرغم من أن المناقشة يمكن أن تدرج في أي من الفقرتين.

٨١- **السيدة شانيه** لاحظت أن التعليق العام لا يتضمن أية توصية ناظمة لمدة فرض القيود حتى الآن. فمفهوم الضرورة يعني أن القيود مطلوبة على الفور لكن من المهم أيضاً ضمان عدم فرضها لمدة طويلة بلا مبرر.

٨٢- **الرئيس** اقترح أن يعد السيد أوفلاهرتي صيغة جديدة للفقرة بمراعاة تعليقات الأعضاء.

٨٣- *وقد تقرر ذلك.*

٨٤- **السيد لالاه** قال بالإشارة إلى التعديل الذي اقترحه السيد نيومان إنه ليس واضحاً لديه ما المقصود بكلمة "substantial" أو ما الذي يشكل ما جاء في عبارة "legitimate scope of application" في النص الإنكليزي. ويلزم أن تكون اللغة محددة بقدر أكبر وعلى سبيل المثال بالرجوع إلى العهد.

٨٥- **السير نايجل رودلي** قال إنه يتساءل عما إذا كان التعديل الذي اقترحه السيد نيومان ضرورياً لأن الفقرة ٣٥ قد تناولت بالفعل على ما يبدو مسألة التناسب بطريقة تشمل الغرض المتوخى من التعديل.

٨٦- **السيد أوفلاهرتي** اقترح الإبقاء على صيغة مبسطة من النص المقترح في إطار الفقرة ٣٤ كنص تذكيري كالآتي: "Restrictions are impermissible where they are over-broad".

٨٧- **السيد نيومان** قال إنه يسحب اقتراحه، في ضوء تعليقات اللجنة.

٨٨- **السيد فلينترمان** قال إنه لا يمكن أن يؤيد التعديل الذي اقترحه السيد أوفلاهرتي لأنه يستحدث مفهوماً جديداً هو مفهوم عدم الجواز.

٨٩- **السير نايجل رودلي** اقترح نقل التعديل إلى بداية الفقرة ٣٥.

٩٠- *وقد تقرر ذلك.*

*الفقرة ٣٥*

٩١- **السيد أوفلاهرتي** اقترح تعديل الجملة الأولى الجديدة بحيث تصبح كالآتي: "Restrictions must not be over-broad". واقترح أيضاً إضافة العبارة التالية في نهاية الجملة الثانية: "as well as the means of its dissemination".

٩٢- **السيد نيومان** ذكّر بأن المسألة التي أثيرت فيما يتعلق بالفقرة ٣٥ أثناء القراءة الأولى للجنة في آذار/مارس ٢٠١١ هي إما أن يضاف إلى تلك الفقرة نص ما من شأنه أن يتناول الإعلان التجاري أو الحق في الحصول على المعلومات وإما أن تترك مفتوحة بصيغة عامة خاصة بالتناسب وهو ما يتعين أيضاً أن يراعي شكل التعبير موضع النظر. وأحد السبل الكفيلة بمعالجة المسألة هو إضافة الجملة التالية في نهاية الفقرة: "This high value requires more stringent justification for limitations on political debate than for limitation of other aspects of freedom of expression, such as the right to advertise commercial products or the right of access to information held by Government."

٩٣- **السيد ثيلين** قال إنه على الرغم من تعاطفه مع التعديل الذي اقترحه السيد نيومان، فإنه يفضل الإبقاء على نص الفقرة ٣٥ على حاله بالصيغة التي عدلها السيد أوفلاهرتي.

٩٤- **السيد سالفيولي** قال إنه لا يعترض من حيث المبدأ على اقتراح السيد نيومان، لكن لديه تحفظات على معالجة المثالين على قدم المساواة وهما الإعلان التجاري والحصول على المعلومات. فهو يخشى أن يؤدي الاحتفاظ بالمثالين إلى التقليل من أهمية الحق في الحصول على المعلومات وهو أمر هام للغاية في أي مجتمع ديمقراطي بوصفه وسيلة لمكافحة الفساد ورصد إجراءات الحكومة.

٩٥- **السيد أوفلاهرتي** ذكّر بأن الأعضاء قد أعربوا، أثناء القراءة الأولى للجنة، عن وجهات نظر مختلفة بشأن طابع الحق في الحصول على المعلومات ونطاقه وأن الصيغة المتفق عليها التي أعقبت تلك المناقشة تعكس أرضية مشتركة سالمة. وحيث إن الصيغة الجديدة المقترحة قد تفتح من جديد النقاش المتعلق بالمسألة وتخل بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في آذار/مارس، فإنه يقترح الاحتفاظ بالجملة مع الإشارة إلى توضيح إرشادي واحد فقط هو التوضيح الذي يتعلق باللغة التجارية.

٩٦- **السيدة كيلر** قالت إنها على الرغم من أنها تتعاطف مع الجملة الجديدة التي اقترحها السيد نيومان، لكنها تفضل عدم إضافتها في نهاية الفقرة. فالافتراض الأساسي الذي يستند إليه الاقتراح هو ضرورة التمييز بوضوح بين التعبير التجاري وأشكال التعبير الأخرى، وفي حالات كثيرة لا يوجد فرق واضح بينهما.

٩٧- **السيد أوفلاهرتي** رأى أنه ينبغي عدم إدراج الجملة التي اقترحها السيد نيومان بغية الإبقاء على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه أثناء القراءة الأولى.

٩٨- **السيد إيواساوا** قال إن مناقشة اللجنة التي تتعلق بمبدأ التناسب تعكس مختلف النهج المتبعة إزاء المسألة في مختلف أنحاء العالم. ولذلك، فإنه يقترح بروح الوفاق أن تحتفظ اللجنة بالجملة التي اقترحها السيد نيومان على الرغم من أنها قد لا تعكس تماماً جميع النهج المتبعة إزاء التناسب.

٩٩- **السير نايجل رودلي** قال إنه سيرحب بإدراج هذه الجملة مع إشارة واحدة فقط بشكل مثالي وهي الإشارة إلى الإعلان التجاري. بيد أنه إذا لم تدرج الجملة سيظل واضحاً من النص الحالي أن اللجنة تولي أهمية للمناقشة العامة في مجتمع ديمقراطي أكبر مما توليه للإعلان التجاري. ومعظم أشكال الإعلان التجاري متمايزة للغاية، وسيكون من الصعب تفسير الفقرة ٣٥ على أنها تقدم إلى الإعلان التجاري الحماية نفسها التي تقدمها إلى المناقشة العامة في مجتمع ديمقراطي.

١٠٠- **السيد نيومان** قال إنه يسحب اقتراحه في ضوء مناقشة اللجنة. وأشار مع ذلك إلى نوع من عدم الارتياح لقرار اللجنة في معالجة هذه المسألة المعقدة للغاية عن طريق مجرد إشارة بسيطة إلى التناسب. وسيتعين في المستقبل معالجة بعض التعقيدات التي تتصف بها.

١٠١- **السيد لالاه** قال إنه سيشعر بارتياح أكبر لو كان لدى اللجنة تجربة محددة في معالجة قضايا ذات صلة أو ملاحظات ختامية في هذا الشأن.

١٠٢- *اعتُمدت الفقرة ٣٥ بالصيغة التي طرحها السيد أوفلاهرتي.*

*الفقرة ٣٦*

١٠٣- **السيد أوفلاهرتي** قال إن اليابان اقترحت الاستعاضة عن كلمة "must" بكلمة "should" في النص الإنكليزي.

١٠٤- **السيد سالفيولي** اقترح إضافة عبارة "and proportionality" بعد كلمة "necessity" في النص الإنكليزي بالنظر إلى أن مفهوم التناسب هام للغاية، ولا سيما بالنسبة إلى الهيئات التي تعمل على تعزيز حرية التعبير في بلدان أمريكا اللاتينية. ومضى قائلاً إنه ينتمي إلى منطقة قُدمت فيها في مناسبات عديدة أسباب كثيرة للحد من الحرية. وفي الوقت الذي كانت فيه تلك الأسباب صالحة في بعض القضايا، كانت التدابير المتخذة في أحيان كثيرة غير متناسبة كلياً مع تلك الأسباب.

١٠٥- **السيد أوفلاهرتي** قال إن النص بالصيغة التي يرد بها لا يخّل بمبدأ التناسب. وهو مع ذلك سيراعي النقطة التي ذكرها السيد سالفيولي وأيدّ اقتراحه.

١٠٦- *اعتُمدت الفقرة ٣٦ بصيغتها المعدلة.*

*الفقرة ٣٧*

١٠٧- **السيد أوفلاهرتي** قال إن إحدى الدول الأطراف هي النرويج اعترضت على رأي اللجنة الذي يتعلق بعبارة "margin of appreciation" في النص الإنكليزي. وإنه يرى مع ذلك أن الفقرة انعكاس صادق لمناقشة اللجنة وينبغي الإبقاء عليها.

١٠٨- **السيدة كيلر** قالت إنها يمكن أن تؤيد نص المقرر من حيث المبدأ، لكنها اقترحت إضافة كلمة "simple" قبل كلمة "reference" في الجملة الثانية من النص الإنكليزي لمنع الدول الأطراف من استخدام العبارة الإنكليزية التالية "margin of appreciation" كذريعة.

١٠٩- **السيد ثيلين** قال إنه لا يرغب في أن تغير اللجنة موقفها إزاء المسألة واقترح إضافة كلمة "any" قبل كلمة "reference" عوضاً عن كلمة "simple" في النص الإنكليزي.

١١٠- **السيد أوفلاهرتي** وافق بتأييد من السير نايجل رودلي على أنه ينبغي للجنة ألا تغير موقفها وأن يترك النص على حاله بدون أية تغييرات.

١١١- *اعتُمدت الفقرة ٣٧.*

*رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.*